عودة الحريري إلى لبنان: لماذا الآن؟ وعلى أي أساس؟!

رئيس الحكومة السابق سعد الحريري مستقبلا اللواء عباس ابراهيم في بيت الوسط امس (محمود الطويل)

بيروت: لم يكن أحد في لبنان يتوقع عودة الرئيس سعد الحريري في هذا الوقت وبهذه الطريقة.

هو لم يعلم أحدا حتى أقرب المقربين إليه بعودته، وحتى الرئيس تمام سلام علم بالأمر بعد ساعات على وصول الحريري فجرا الى بيروت قبل أن تطأ قدماه أرض السرايا الحكومي على السجاد الأحمر ليدخلها دخول «الفاتحين» ويبدأ على الفور التصرف كـ «رئيس فعلي» للحكومة. ومن الطبيعي لهذه العودة المفاجئة التي شكلت اختراقا مدويا للوضع السياسي وأحدثت حالا من الصدمة والذهول أن تطرح الكثير من التساؤلات: لماذا عاد الحريري الآن؟ هل هي زيارة لإقامة مؤقتة وأهداف محددة، أم هي عودة لإقامة طويلة ودائمة؟ هل حصلت هذه العودة في إطار تفاهمات وضمانات مسبقة سياسية وأمنية وتحت مظلة إقليمية، أم أنها عودة الأمر الواقع ومن طرف واحد من دون تنازلات وأثمان؟ هل تفتح مرحلة سياسية جديدة؟، وهل تحدث تغييرا عمليا في الواقع السياسي بعدما أحدثت تغييرا «نفسيا» في الجو والمزاج العام؟ المرحلة المقبلة كفيلة بالإجابة عن كثير من هذه التساؤلات، ولكن ما هو مؤكد وواضح الآن:

1ـ الحريري يعود الى لبنان لإقامة طويلة ودائمة منهيا ثلاث سنوات من المنفى السياسي بعد خروجه من الحكم ولبنان مطلع عام 2011. خروجه كان منطلقا لمرحلة سياسية جديدة وضعت «تيار المستقبل» لأول مرة خارج الحكم منذ العام 2005 وأدت الى اهتزاز وإرباك على ثلاثة مستويات: تيار المستقبل والطائفة السنية وقوى 14 آذار. وعودته ستكون بداية لمرحلة سياسية جديدة يفترض أن تشهد إنعاشا سياسيا ومعنويا على هذه المستويات الثلاثة وباتجاه استعادة زمام المبادرة والتماسك والفاعلية.

2ـ هذه العودة التي خالفت توقعات سابقة (توقع عون بخروج من دون عودة، وبعده توقع الحريري نفسه بعودته عن طريق مطار دمشق)، وهذه العودة التي جرت على مرحلتين (باعتبار أن المرحلة الأولى تمثلت بالعودة السياسية عبر حكومة الشراكة مع حزب الله) لم تتم في إطار صفقة أو اتفاق بين السعودية وإيران ولا على أساس اتفاق سياسي مسبق بين الحريري وحزب الله. يبدو الأمر أقرب الى «قرار سعودي» اتخذ بضرورة العودة العاجلة لاحتواء وضع لبناني وسني بدأ يخرج عن السيطرة. الحريري عاد من بوابة عرسال وتحت ضغط ظروف أمنية، ولم يعد من بوابة «الرئاسة والحكومة» وعلى أساس اتفاقات سياسية. وأعطي لعودته هدف وعنوان رئيسيا هو قيادة الاعتدال في مواجهة التطرف.

3ـ النتائج المباشرة والملموسة لوجود الحريري في بيروت ستكون:

● عودة «الروح» الى تيار المستقبل وعودة التماسك والانضباط إليه وانكفاء، الى حد انتفاء، مراكز القوى الناشئة داخله. ومن الواضح الآن أن وجود الحريري سيكون كافيا للحد من أدوار وطموحات شخصيات كثيرة تعاظم نفوذها وتأثيرها في السنوات الثلاث الأخيرة.

● ضبط إيقاع الطائفة السنية وتغليب وجهة الاعتدال فيها على التطرف، ووضع حد لحالة التآكل في نفوذ تيار المستقبل وحضوره في الشارع السني بعدما أدى تراجع المستقبل لأسباب عدة أبرزها غياب الحريري الى نشوء وتوسع حالات التشدد الديني والسياسي، وكذلك البؤر والخروقات الأمنية. والمؤشر الأول الى الوضع السني الجديد هو انتخاب المفتي الجديد عبد اللطيف دريان ووضع حد لحالة انقسام وتشرذم على مستوى قمة السلطة أو المرجعية الدينية.

● «تعويم» ورد الاعتبار والتماسك لقوى 14 آذار التي أنهكتها التباينات السياسية وباتت في حكم المعطلة، والبداية السريعة كانت في إحياء المشهد السياسي الجامع وعلى مستوى قيادات الصف الأول في اجتماع بيت الوسط، وحيث يتأكد أن أمورا كثيرة تتغير مع وجود الحريري في بيروت على مستوى العلاقات وآلية التشاور ووضع الخطط والسياسات واتخاذ القرارات.

● بث حيوية ودينامية سياسية في مجمل الوضع السياسي، وهذا ما يفترض أنه يعزز فرص إعادة تحريك ملفات عالقة وتسهيل عملية إيجاد حلول لها (ملفات رئاسة الجمهورية ومجلس النواب تمديدا وجلسات تشريعية، وسلسلة الرتب والرواتب).

4ـ عودة الحريري لا تفتتح مرحلة جديدة من العلاقة مع حزب الله، أقله في وقت قريب ومدى منظور. فقد حرصت أوساط الحريري على التوضيح أن لقاء له مع السيد حسن نصرالله ليس مدرجا على جدول لقاءاته التي تشمل بري وعون، وعلى التوضيح أيضا أن علاقته مع حزب الله ما تزال في مرحلة الهدنة وتحت سقف حكومة المصلحة الوطنية وفي إطار سياسة «ربط نزاع». وكأنه بذلك يريد أن يقول إن حزب الله هو الذي أخرجه من لبنان ولكن ليس حزب الله هو الذي أعاده إليه.

5ـ عودة الحريري لا تستند الى «تسوية أو صفقة سياسية» متكاملة بدءا من رئاسة الجمهورية، ولا يتوقع لها أن تحدث خرقا أو تخلط الأوراق في الاستحقاق الرئاسي وأن تغير في المعطيات التي تحكم هذا الاستحقاق وأدت الى تعطيله (وبالتالي فإن مصير جلسة اليوم ستكون مثل مصير سابقاتها). فهذه المعطيات تفيد بأن التوافق الإقليمي وتحديدا الإيراني ـ السعودي البعيد المنال هو العامل الحاسم، وأن القرار على المستوى اللبناني هو في يد حزب الله الذي وضع مفتاح اللعبة الرئاسية في يد عون. كما تفيد بأن التمديد للمجلس النيابي هو الذي يتقدم حاليا على انتخاب رئيس الجمهورية، وأن الستاتيكو القائم مستمر حتى إشعار آخر بكل مكوناته: فراغ بعبدا، «مجلس بري»، «حكومة سلام».

إذا لم تكن عودة الحريري الى بيروت قد ارتبطت بتسوية سياسية مسبقة، فإنها تساهم في فتح الأفق أمام تسوية لاحقة. وإذا كانت عودة الحريري الى بيروت غير مرتبطة بعودته الى رئاسة الحكومة فإنها تعجل في هذه العودة التي تفتقر الى عنصرين: وجود رئيس للجمهورية من دونه لا مجال لتغيير حكومي. وموافقة حزب الله. فإذا كان الحريري قادرا على العودة الى لبنان من دون الاتفاق مع حزب الله، فإنه ليس قادرا على العودة الى رئاسة الحكومة من دون حزب الله. وإذا كان حزب الله مرحبا بعودة الحريري الى لبنان مادامت تصب في مصلحته لأنه في حاجة الى سند سني في محاربة الإرهاب والتطرف ولأنه يفضل محاورة الأصيل بدل محاورة وكيل أو وكلاء. فإن حزب الله لا يرحب بعودة الحريري الى رئاسة الحكومة إلا وفق دفتر شروط والتزامات ومن ضمن صفقة متكاملة وفق مبدأ «السلة الواحدة».

بري: لو انهزم الجيش في عرسال لكانت الفتنة السنية ـ الشيعية القاتلة قد اشتعلت

لبنان يترقب «الحراك الرئاسي» هذا الأسبوع

وزير الخارجية جبران باسيل مستقبلا السفير السعودي علي عواض العسيري امس (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

نقل زوار الرئيس سعد الحريري عنه امس، انه مستعد لتقديم التسهيلات لانتخاب رئيس للجمهورية شرط ان يلاقيه الطرف الآخر.

الحريري اضاف انه لن يطرح اسم اي مرشح بانتظار ما يقرره المسيحيون في هذا المجال، وانه كان يفضل ان يزور قصر بعبدا للقاء رئيس الجمهورية فور عودته الى لبنان، واكد زواره انه لن يدخل في بازار الأسماء مع الأشخاص الذين يلتقيهم في لبنان، بانتظار الاتفاق على المرحلة المقبلة، وعلى مواصفات الرئيس الجديد، وقال ان الرئيس القوي هو القادر على جمع اللبنانيين.

وفي هذا السياق نسب الى اوساط تيار المستقبل عدم الرغبة في تعديل الدستور إلا في ظروف قاهرة.

وقريبا من هذا جاء كلام نائب الجماعة الاسلامية د.عماد الحوت منذ يومين حيث رفض مبدأ تعديل الدستور من اجل انتخاب قائد الجيش العماد قهوجي للرئاسة او اي شخص آخر من كبار الموظفين.

وفي معلومات «الأنباء» ان اجتماعات الرئيس سعد الحريري هذا الاسبوع، ستركز على الاستحقاق الرئاسي، الى جانب المستجدات الطارئة.

ولا يبدو ان هذه الاجتماعات ستشمل أيا من قيادات حزب الله، التي رغم موافقتها على البيان الوزاري للحكومة، فانها تعمل على ابقاء الجيش والشعب اللبناني يتحملان تبعات الحرب السورية التي يشارك الحزب فيها، ولذلك فان على الحزب اذا شاء فعلا اخراج لبنان من هذه المحنة الخروج من سورية وافساح المجال امام نشر الجيش على الحدود مع سورية.

اما الرفض المطلق وبلا حلول مطروحة فمعناه ان الحزب يترك البلد مفتوحا لكل المشكلات المستقدمة من الخارج.

رئيس مجلس النواب نبيه بري وقبل استقباله الرئيس الحريري على العشاء في عين التينة اعلن مجددا رفضه التمديد لمجلس النواب الممدد له. وقال بري لـ«السفير» انه مرتاح لعودة الحريري في سياق مواجهة التطرف وتعزيز الاعتدال، لانه عندما يقرر الحريري ان يكون في الصفوف الامامية ضد الارهاب والتطرف، لا يمكننا الا ان نثني على هذا الخيار. ودعا بري المؤسسة العسكرية الى عدم التفاوض مع المجموعات المسلحة فيما خص ملف الأسرى من العسكريين والعناصر الامنية.

وقال بري: لو طلب مني الرئيس سلام نصيحة لكنت نصحته بان تتم الاستعانة بالاتراك والقطريين لمعالجة هذا الملف، رافضا مبدأ القبول بالمفاوضة على اي طلب يتعلق بالمقايضة على سجناء في رومية. بري قال انه لا يزايد ولا يناور في موضوع التمديد لمجلس النواب بل يعني ما يقوله، لانه في خلال الولاية الممدة لم ينتخب المجلس رئيسا للجمهورية ولم يضع قانونا للانتخابات النيابية ولم يقر العديد من القوانين الملحة وفي طليعتها مشروع سلسلة الرتب والرواتب، ولم يمارس دور الرقابة والمحاسبة معتبرا ان مجلسا من هذا النوع هل يجوز التمديد له، وقبل ذلك هل يجوز لاعضائه ان يتقاضوا رواتبهم مشددا على ان الأولوية هي لانجاز الاستحقاق الرئاسي ثم اجراء الانتخابات النيابية في موعدها، ولو على اساس قانون الستين السيئ الذكر لان السيئ يبقى افضل من التمديد لمجلس مكبل وخارج الخدمة. وأضاف بري : اما اذا تعذر حصول انتخابات لسبب ما فسأدفع باتجاه وضع النظام برمته في «بيت البيك» مع انتهاء ولاية المجلس رسميا في نوفمبر المقبل حتى لو وقع عندها الفراغ الكبير وأصبحنا بلا رئيس للجمهورية ولا رئيس للمجلس ولا حكومة، لأنه إذا ما كبرت ما بتصغر.

وزير الداخلية نهاد المشنوق، كرر القول بأن الأولوية هي لانتخاب رئيس جديد للجمهورية وأن الأولوية المطلقة هي لقيادة الاعتدال وتقوية الأجهزة الأمنية المعنية وانتخاب رئيس الجمهورية قبل القيام بأي شيء آخر.

واعتبر المشنوق ان انتخاب رئيس للبنان هو قرار اقليمي دولي، لا احد يستطيع البت به في الداخل، اما الانتخابات النيابية فقد اعتبر انه لا يرى في الوضع الأمني ما يسمح بإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد في نوفمبر.

المشنوق وحول قضية اللاجئين السوريين اكد ان دمشق ترفض بالمطلق اعادة هؤلاء ايا كان وضعهم القانوني. وقال انه لم يفاتح الرئيس بري بالتمديد لمجلس النواب، علما انه وقع دعوة الهيئات الناخبة للانتخابات وستنشر في الجريدة الرسمية الخميس، واعتبر ان التمديد للمجلس امر واقع، انما الخلاف على المدة. وعن هبة المليار السعودية للجيش وقوى الامن، قال المشنوق لـ «الأخبار» انها ستوضع في المصرف المركزي بعد ان يقرها مجلس الوزراء.

حزب الله لم يستكمل نقاشه الداخلي، حول التمديد لمجلس النواب، ولا كذلك تشاوره مع الحلفاء لجهة السير بالتمديد، وأشارت مصادر مقربة من الحزب لصحيفة «الأخبار» الى ان الحزب يقدر جيدا معطيات وزير الداخلية وتقديراته الذاتية لجهة الخطر الامني المحدق بأي عملية انتخابية على ساحة لبنان.

اما التيار الوطني الحر فهو على موقفه الرافض للتمديد، لكنه بات يدرك خطورة الوضع الامني، علما ان جهات وازنة داخل التيار تؤكد ان اجراء الانتخابات النيابية الآن في ظل مزاج مسيحي متفاعل مع التيار، قد تحصد فوزا للتيار بما يحسم موضوع الرئاسة بحسب رأي التيار.

نائب رئيس القوات اللبنانية جورج عدوان قال ان العماد عون وحزب الله يتعاونان على عرقلة انتخاب الرئيس.

النائب وليد جنبلاط قال خلال جولة على قرى قضاء عاليه امس الأول، عيب علينا كسياسيين ان نكون عاجزين عن انتخاب رئيس للجمهورية، لأن اي حل آخر هو التمديد لمجلس النواب سنة او سنتين.

وأضاف: لا نستطيع تأجيل الانتخابات وإذا كان لابد من ذلك لبضعة اشهر ولأسباب تقنية فسنشترط ذلك بانتخاب رئيس.

ونقل مواكبو جولة جنبلاط عنه لـ «الأنباء» ارتياحه البالغ لعودة الرئيس سعد الحريري الى بيروت، وأنه ابلغ جمهورا من مشايخ الموحدين الدروز ان سعد الحريري برهن على انه يسير على خطى والده الشهيد رفيق الحريري.. بل انه يشكل اليوم ضمانة لجميع الاطراف والفئات في لبنان. وقال هؤلاء: ان جنبلاط سمع من مستقبليه ملاحظات لا تسر حول حزب الله ودوره.

وحول موضوع الجنود المفقودين، اكد قائد الجيش العماد جان قهوجي الاصرار على استعادة الاسرى مهما كان الثمن غاليا، لافتا الى ان الجيش انقذ لبنان عبر معركة عرسال من فتنة مذهبية قاتلة، ولو هزم الجيش لكانوا قد دخلوا الى عكار ومنها وصلوا الى البحر واعلنوا عن دولتهم وهنا الكارثة. وقال في تصريح لـ «السفير» ان الجيش حمى بمعركة عرسال كل لبنان.

واوضح انه ابلغ رئيس الحكومة تمام سلام والوزراء انه لو انهزم الجيش امام المجموعات المسلحة في عرسال لكانت الفتنة السنية ـ الشيعية القاتلة قد اشتعلت في لبنان، ولكان المسلحون قد وصلوا الى اللبوة وفرضوا خط تماس جديدا وخطيرا ولارتكبوا المجازر فيها ان تمكنوا من الدخول اليها، ولو ان الجيش انهزم لكانوا قد دخلوا الى عكار ومنها وصلوا الى البحر واعلنوا عن دولتهم، وهنا الكارثة، ولا احد بالتالي يعرف الى اين كان سيدخل لبنان، ولكن ما قام به الجيش اكبر من انجاز او انتصار، بل هو بدماء شهدائه والجرحى والمفقودين افشل اخطر مخطط ضد لبنان وحافظ على بقائه ومنع المجموعات الارهابية من تفتيته بالفتنة.

جنبلاط: الحريري برهن على أنه يسير على خطى والده.. بل إنه يشكل اليوم ضمانة لجميع الأطراف والفئات في لبنان

غاريوس لـ «الأنباء»: 90٪ من النازحين السوريين يجب طردهم من الأراضي اللبنانية

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى عضو تكتل التغيير والاصلاح النائب د.ناجي غاريوس ان ما جرى في عرسال كان نتيجة طبيعية لتخاذل الحكومة اللبنانية السابقة في تعاطيها مع ملف النزوح السوري، معتبرا انه وعلى الرغم من الصوت العالي الذي تحدث به وزراء التكتل لضبط وتنظيم عملية النزوح إلا ان احدا من مدعي المسؤولية في تلك المرحلة لم يعر صرخة التيار آذانا مصغية، فدفع الجيش اللبناني اليوم وكعادته ثمن الاخطاء المتعمدة من دماء شهدائه ومن كرامة المعتقلين من صفوفه وصفوف قوى الامن الداخلي، مشيرا الى ان ما يدعو للاسف هو ان الفريق الآخر ومن يمثله في الحكومة الراهنة لم يستفق من غفوته الا بعد فوات الاوان ودخول الجيش في معركة مفتوحة مع الارهاب كان بالامكان تفاديها لو تم الاستماع الى صرخة وزراء التيار الوطني الحر.

ولفت غاريوس، في تصريح لـ «الأنباء»، الى ان المطلوب اليوم وبإلحاح اعادة النظر في ملف النازحين السوريين لتحديد النازح الحقيقي من العميل الداعشي المتربص شرا بأمن لبنان واستقراره، معتبرا ان هذا الاجراء على اهميته الوطنية سيكشف للقاصي والداني ان 90٪ من النازحين لا يتمتعون بالشروط المطلوبة لقبولهم في المخيمات، ما يستوجب بالتالي طردهم من الاراضي اللبنانية، لافتا الى انه كان اجدى بمن اتهم سابقا العماد عون والوزير جبران باسيل بالعنصرية ان يبادر اليوم الى الاعتذار منهما بدلا من تنطحه للرد على كلام العماد عون حول ضرورة التنسيق الامني مع سورية وان يعترف بصوابية ما حذر منه التيار الوطني الحر على مدى سنتين ونصف السنة بأن فوضى النزوح السوري ما هي الا قنبلة موقوتة تتدحرج بين المناطق اللبنانية.

هذا واشار غاريوس الى ان ما يزيد في الطين بلة هو استمرار فريق 14 آذار برفض المنطق الوطني الداعي الى التعاون الامني مع سورية لمنع الارهابيين من الاستيطان على الحدود اللبنانية وتوغلهم داخل البلدات المتاخمة لها، متسائلا: كيف يمكن للبعض ان يعترض على التنسيق مع الدولة السورية ويرضى في الوقت عينه بالتفاوض مع جماعات تكفيرية مسلحة من خلال العلماء المسلمين وبمعزل عن المؤسسات الرسمية صاحبة الشأن والاختصاص؟ معتبرا ان هذا التصرف غير المسؤول وبغض النظر عن خلفياته وابعاده ادى الى انسحاب المسلحين من داخل عرسال دون اطلاق سراح كل العسكريين المحتجزين لدى النصرة وداعش، ما يعني من وجهة نظر غاريوس ان تحرير باقي العسكريين اصبح اكثر صعوبة بفعل انسحابهم بهدوء الى التلال والجرود بدلا من ابقائهم تحت نيران الجيش حتى تسليم انفسهم وتسليم المحتجزين لديهم، اما وقد سارت الامور بهذا الاتجاه اعرب غاريوس عن امله باطلاق سراح باقي الاسرى العسكريين في القريب العاجل واستكمال عملية تنظيف التلال والجرود من الوجود الارهابي حتى آخر شبر من الاراضي اللبنانية.

ناجي غاريوس

مصادر لـ «الأنباء»: لا أفق يدل على أن هناك اتفاقاً بالنسبة إلى المواضيع الخلافية

بيروت ـ ناجي يونس

يؤكد نائب مسيحي في 14 آذار ان الرئيس سعد الحريري عاد الى لبنان للوقوف بوجه التطرف ودعم الدولة ومساعدتها على مواجهة خطر الانزلاق الى الاتون الاصولي، مشيرا الى ان المساعدة السعودية للجيش والقوى الأمنية خير دليل على ذلك.

ويقول لـ «الأنباء»: ان الحريري سيضع حدا لكل محاولات الذهاب نحو التطرف سواء داخل الطائفة السنية او داخل الطوائف والأحزاب الأخرى، الأمر الذي سيضع تيار المستقبل امام مواجهة ثنائية مع الاصوليين والإسلاميين من جهة ومع حزب الله من جهة ثانية.

وينفي النائب المذكور اي بعد آخر لعودة الحريري، خصوصا ما حكي عن صفقة سعودية ـ ايرانية تبدأ بانتخاب رئيس غدا الثلاثاء وصولا الى تشكيل الحكومة فإقرار قانون جديد للانتخاب، فإجراء الانتخابات النيابية.

وبرأيه فان تجاهل 8 آذار لعودة الحريري او انتقادها مباشرة مؤشران واضحان على عدم الرضا بهدوء الأوضاع، وتكريس واقع اقرب لصالح الدولة والاعتدال وتعزيز قوى 14 آذار وإحياء مشروعها بعودة الحريري.

إلا ان النائب المسيحي يستغرب ما سربته اوساط عونية عن قرب انتخاب العماد ميشال عون رئيسا وربطها هذا الحدث المرتقب بعودة الحريري، مؤكدا انه لا حظوظ لأي مرشح في صفوف 8 أو 14 آذار.

ويرى النائب المسيحي ان نجاح الحريري رهن بمدى تجاوب الرأي العام الى جانب ان 8 آذار لن تسهل مهمته، وأن الإسلاميين لن يقفوا مكتوفي الايدي، لا بل سيكونون له بالمرصاد بشكل او بآخر. ولا يستبعد ان ترتفع وتيرة المخاطر وهي اصلا لاتزال هي نفسها، من اغتيالات الى تفجيرات الى تحريك الشارع وقطع الطرقات.

سياسيا، يرى النائب المذكور انه لا افق يدل على ان اتفاقا ولو قريبا بالنسبة الى المواضيع الخلافية، بدءا من رئاسة الجمهورية، اذ يستمر عون متشبثا بالترشح غير المعلن مما يعوق الاتفاق الوطني على مرشح معين.

اما التمديد لمجلس النواب فهو واقع لا محالة إلا ان اخراجه لم يوضع بعد، فالتطورات متسارعة ولا امكان لرسم رؤية واحدة ترسي أسسا ثابتة للتعاطي مع الأحداث.